مرور تسع سنوات على حملة سبتمبر



فمنذ سبتمبر 2017، بدأت السلطات السعودية حملة اعتقالات طالت عشرات العلماء والأكاديميين والناشطين والكتّاب، في واحدة من أبرز حملات القمع التي شهدتها البلاد بعد وصول محمد بن سلمان إلى ولاية العهد.

وكان من بينهم سلمان العودة ونورة القحطاني، إلى جانب أسماء دينية وأكاديمية بارزة.

ولم تتوقف تداعيات الحملة عند المعتقلين أنفسهم، إذ أسست لمرحلة بات فيها التعبير عن الرأي أو انتقاد السياسات العامة أكثر كلفة، بينما واصلت منظمات حقوقية المطالبة بالإفراج عن معتقلي الرأي،

معتبرة أن كثيراً منهم تعرضوا للاحتجاز التعسفي ومحاكمات تفتقر إلى ضمانات العدالة.

ومع حلول الذكرى التاسعة، أعاد ناشطون على منصة "إكس" التذكير بحملة اعتقالات سبتمبر، مؤكدين أن عدداً من معتقلي الرأي لا يزالون خلف القضبان، فيما يواجه بعضهم أحكاماً بالإعدام.

ومن بينهم سلمان العودة، الذي طالبت النيابة العامة بإعدامه، وعوض القرني الذي صدر بحقه حكم بالإعدام، وعلي العمري الذي طالبت النيابة بإعدامه، في قضايا يرى ناشطون وحقوقيون أنها تأتي على خلفية مواقفهم وتعبيرهم عن آرائهم.

وبعد تسع سنوات، يبقى ملف اعتقالات سبتمبر شاهداً على فشل سلطة بن سلمان في تلميع صورتها الحقوقية، فيما يستمر ملف المعتقلين السياسيين وأحكام الإعدام في كشف الوجه الآخر لها بما يعكس استمرار النهج الأمني خلف واجهة الانفتاح والتغيير التي تسعى الرياض إلى ترويجها.